World Bank Group
Multilateral Investment
Guarantee Agency

نشرة صحفية

للنشر فوراً
2008/128

مجموعة البنك الدولي تسهل دخول الاستثمار إلى الضفة الغربية وقطاع غزة

واشنطن العاصمة، 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2008- أعلنت مجموعة البنك الدولي اليوم عن إطلاق صندوق استئماني جديد يهدف إلى تشجيع المستثمرين على زيادة الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويشارك في رعاية هذا الصندوق كل من البنك الأوروبي للاستثمار، والحكومة اليابانية، والسلطة الفلسطينية، وتتولى شؤون إدارته الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، وهي ذراع مجموعة البنك الدولي المعني بالتأمين ضد المخاطر السياسية.

ويرأس وفد مجموعة البنك الدولي في حفل إطلاق هذا الصندوق، السيد/ ميرزا حسن، المدير التنفيذي الذي يمثل البحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وملديف وسلطنة عمان وقطر وسوريا والإمارات العربية المتحدة واليمن لدى مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك الدولي. ويضم الوفد أيضاً كلاً من السيد/ جيمس بوند، نائب الرئيس التنفيذي بالإنابة ومسؤول العمليات الرئيسي للوكالة، والسيدة/ دانييلا جريساني، نائبة رئيس البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وفي معرض حديثه عن هذا الصندوق، قال السيد/ مرزا حسن، "إن تشجيع زيادة اندماج البلدان العربية في الاقتصاد العالمي - وهو عامل بالغ الأهمية بالنسبة لخلق الوظائف وإتاحة الفرص أمام شعوب المنطقة - يشكل إحدى المبادرات المهمة لمجموعة البنك الدولي. ويتسق عمل البنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة مع مبادرته بشأن العالم العربي، ويهدف إلى مساندة الإنعاش والتنمية الاقتصاديين بوصفهما دعامة لعملية السلام في الأراضي الفلسطينية".

يُذكر أن نسبة البطالة في الضفة الغربية قد ارتفعت خلال الربع الأول من العام 2008 إلى 19 في المائة مقابل 17.7 في المائة في العام 2007، في حين ارتفعت بصورة طفيفة في قطاع غزة إلى 29.8 في المائة مقابل 29.7 في المائة خلال الفترة نفسها.

من جانبها، قالت السيدة/ دانييلا جريساني، "الاستثمار هو عامل أساسي في خلق فرص العمل، والحد من البطالة. لكن الوضع الأمني في هذه المنطقة، وبخاصة القيود المفروضة على التنقل والعبور، يشكل عوائق بالغة أمام الاستثمار".

وسيعالج الصندوق الاستئماني الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة هذه التحديات من خلال مساعدة الوكالة الدولية لضمان الاستثمار على إصدار ضمانات من شأنها إتاحة الفرصة أمام المستثمرين لاسترداد استثماراتهم في حالة تدهور الوضع الأمني إلى نقطة يتعذر معها الاستمرار في مزاولة أعمالهم. وستغطي الضمانات التي تصدرها الوكالة الاستثمارات من المصادر الأجنبية والمحلية على حد سواء بالنسبة للمشاريع الجديدة، وكذلك بالنسبة لتوسعات المشاريع القائمة وعمليات خصخصتها في هذه المنطقة.

أما السيد/جيمس بوند، فقال، "يعمل القطاع الخاص على خلق الثروة، وإتاحة الفرص، وتوظيف المزيد من الأفراد عن أي قطاع آخر. وتكتسي المساندة التي تتيحها الوكالة أهمية خاصة، في ضوء ارتفاع معدلات البطالة في الضفة الغربية

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

إحدى أعضاء مجموعة البنك الدولي

1818 H Street, NW, Washington, DC 20433

للمزيد من المعلومات:

Mallory Saleson, msaleson@worldbank.org, 202.473.0844
Farah Hussain, fhussain@worldbank.org 202.473.2540

وقطاع غزة. ويحدونا الأمل في أن تؤدي مشاركة الوكالة إلى تدعيم الثقة لدى الكثيرين من مستثمري القطاع الخاص كي يمضوا قدماً في تنفيذ استثماراتهم في هذه المنطقة".

الجدير بالذكر أن برنامج الضمانات التابع للوكالة الدولية لضمان الاستثمار يساعد في الحد من المخاطر غير التجارية أمام الاستثمار، حيث يتيح للمستثمرين المساندة التي يحتاجون إليها للاستثمار في أي بلد نام. وعادة ما يرسل تواجد الوكالة إشارات إلى القطاع الخاص بأن حقوق المستثمر المعني ستكون محل احترام، وهو ما يشكل ميزة متأصلة في تنظيم الوكالة التي تضم 173 بلداً عضواً، وبوصفها عضواً في مجموعة البنك الدولي.

للمزيد من المعلومات عن هذا الصندوق الاستئماني، يرجى زيارة: www.miga.org/documents/westbank08.pdf.
للمزيد من المعلومات عن عمل البنك الدولي في الأراضي الفلسطينية، يرجى زيارة:
go.worldbank.org/OM4QIEVVE0

تم إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) في عام 1988 كعضو في مجموعة البنك الدولي بغرض تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات الناشئة لمساندة النمو الاقتصادي وتخفيض أعداد الفقراء وتحسين حياة الناس. وتضطلع الوكالة بأداء التفويض المخول لها من خلال إتاحة تأمين ضد المخاطر السياسية (ضمانات) للمستثمرين والجهات المقرضة، ويغطي هذا الضمان مخاطر نزع الملكية والإخلال بالتعاقدات والقيود على تحويلات العملة والحروب والاضطرابات الأهلية. وتعمل الوكالة بشكل فعال مع المستثمرين والبلدان المضيفة، مما يساعد على تسوية المنازعات قبل أن يبلغ الطرفان المعنيان وضعية المطالبة بالتعويضات. كما تقدم الوكالة المساعدة الفنية للبلدان الأعضاء فيها، وتتيح خدمات معلومات الاستثمار على شبكة الإنترنت دون مقابل. ومنذ إنشائها، ساندت الوكالة حوالي 600 مشروع في 96 بلداً نامياً، وبلغت قيمة مجموع التغطيات الضمانية التي أصدرتها 19.5 مليار دولار. ويبلغ إجمالي المسؤوليات الضمانية للوكالة حالياً حوالي 6.5 مليار دولار.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

إحدى أعضاء مجموعة البنك الدولي

1818 H Street, NW, Washington, DC 20433

للمزيد من المعلومات:

Mallory Saleson, msaleson@worldbank.org, 202.473.0844
Farah Hussain, fhussain@worldbank.org 202.473.2540